

**مقترح تفعيل حساب الدائنين لتنظيم حسابات المدينين
والأمانات في الوحدات الحكومية الممولة مركزياً: دراسة
تطبيقية في مديرية تربية صلاح الدين**

**يوسف حميد نايف
مديرية تربية صلاح الدين، وزارة التربية**

A Proposal to Activate the Creditors Account to
Organize Debtors and Trust Accounts in
Centrally-Funded Government Units: An
Applied Study in Salah Al-Din Education
Directorate

مقترح تفعيل حساب الدائنين لتنظيم حسابات المدينين والأمانات في
الوحدات الحكومية الممولة مركزياً: دراسة تطبيقية في مديرية تربية
صلاح الدين

Yousif Hameed Nayyef *

Salah El-Deen Education Directorate, Ministry of
Education

يوسف حميد نايف *

مديرية تربية صلاح الدين، وزارة التربية

تاريخ النشر: 2026/09/01
Received: 19/07/2026

تاريخ القبول: 2026/08/09
Accepted: 09/08/2026

تاريخ الاستلام: 2026/07/19
Published: 01/09/2026

المستخلص:

يهدف البحث إلى إعداد مقترح لتنظيم حسابات الدائنين والودائع من خلال تفعيل حسابات الدائنين في المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين للأعوام (2023-2025). ويستند ذلك إلى تحليل بيانات المعاملات المالية التي جمعت من خلال نظام الدفع الإلكتروني (POS) لعام 2025، والتي بلغت (20,064) معاملة إجمالي قيمة تقريبي قدره (3,757,801,334) ديناراً عراقياً. كما يتضمن البحث تحليلاً مقارناً للعامين (2023-2024). ويمثل الابتكار العلمي الرئيسي لهذا البحث في تصنيف المعاملات بحسب الفئات المحاسبية (الودائع، الذم المدينة الناشئة عن الأخطاء المحاسبية، الإيرادات المتحققة، الرسوم السيادية، وغيرها قيد المراجعة) استناداً إلى مبلغ المعاملة، ثم قياس الحصة النسبية لكل فئة باستخدام المؤشرات المالية الوصفية والنسبية. استند البحث إلى الجانب النظري للمحاسبة عن الذم المدينة والودائع في الوحدات الحكومية، فضلاً عن الجانب التطبيقي الذي تضمن استخراج البيانات وتحليلها إحصائياً. وأظهرت النتائج أن الذم المدينة الناشئة عن الأخطاء المحاسبية شكلت أعلى نسبة (86.31%) من إجمالي القيمة، رغم أن نسبتها العددية كانت منخفضة (5.43%). أما المبالغ غير المصنفة (30.17%) فكانت الأعلى من حيث عدد المعاملات، مما يشير إلى وجود عيوب في التصنيف الحالي. وهذا يدل على ضرورة تفعيل هذا الحساب في الدليل المحاسبي للمديرية من أجل تنظيم حسابات الدائنين والودائع في المديرية. وأكدت دراسة ميدانية أجريت على عينة من 31 موظفاً من خلال استبانة هذه النتيجة، إذ وافق المهيئون بدرجة كبيرة (المتوسط = 5.4/13، والانحراف المعياري = 0.561) على الحاجة الفعلية إلى تفعيل حسابات الدائنين. الكلمات المفتاحية: الذم المدينة، حساب الأمانات، المؤشرات المالية، حساب الدائنين، الكفاءة المالية، والاستبانة الميدانية.

Abstract:

This study aims to suggest the activation of a creditors account for organizing trust and debtors accounts in the General Directorate of Education of Salah Al-Din for the years (2023-2025), through analyzing the financial transaction data recorded on the electronic point-of-sale (POS) system, a total of 20,064 transactions worth approximately 3,757,801,334 Iraqi Dinars for the year 2025. The analysis of the other years (2023 and 2024) will also be included. The financial transactions will be classified into different accounting categories such as debtors, arising from calculation errors, realized revenue, sovereignty fees and other miscellaneous items, and then measured using descriptive and ratio-based financial indicators. The research has an applied field dimension based on data tabulation and statistical analysis. The results of the research showed that, debtors arising from calculation errors accounted for the highest percentage of the total value (86.31%) and the least by count (5.43%), while the remaining debtors accounted for 30.17% of the total transactions. This indicates a deficiency in the current classification system. Given these results and the findings of the field study, it can be concluded that the activation of creditors account within the accounting manual of the Directorate is necessary in order to organize debtors and trust accounts of the Directorate.

المقدمة

تعد المحاسبة الحكومية أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الوحدات الاقتصادية العامة في قياس وتوثيق التدفقات المالية الداخلة والخارجة، وفي توفير قاعدة معلوماتية يعتمد عليها متخذو القرار في تقييم الأداء المالي ورسم السياسات المستقبلية. ومع اتساع نطاق عمل هذه الوحدات وتعدد مصادر تحصيلها المالية، برزت الحاجة إلى نظم رقابية ومحاسبية أكثر دقة قادرة على استيعاب الحجم المتنامي من المعاملات المالية اليومية، وتصنيفها ضمن الحسابات الملائمة بما يعكس حقيقة المركز المالي للوحدة في أي لحظة زمنية.

وقد شهدت المؤسسات الحكومية العراقية، ومنها المديرات العامة للتربية، تحولاً تدريجياً نحو اعتماد منظومات الدفع الإلكتروني (POS) في تحصيل الرسوم والأمانات والإيرادات المختلفة من المكلفين والموظفين والمدارس التابعة لها، بدلاً عن أساليب التحصيل النقدي التقليدية، وهو ما ينسجم مع ما أكدته دراسة (الجنابي وعسكري، 2025) من تسارع نمو أدوات الدفع الإلكتروني في العراق (أجهزة الدفع الإلكتروني والصراف الآلي والمحافظ الإلكترونية) خلال السنوات الأخيرة. وقد أسهم هذا التحول في تسريع عمليات التحصيل وتقليل الاحتكاك المباشر بالمكلفين، إلا أنه في الوقت نفسه أفرز كماً هائلاً من البيانات المالية التفصيلية (تجاوزت عشرين ألف معاملة خلال عام واحد في حالة المديرية عينة الدراسة) والتي تحتاج إلى تبويب وتصنيف دقيقين ضمن الحسابات المحاسبية الملائمة كالأمانات والذمم المدينة والإيرادات، تمهيداً لإدراجها ضمن الحسابات الختامية للدائرة. ودون وجود آلية تصنيف واضحة ومنهجية مدروسة، فإن هذا الكم من البيانات قد يتحول عبئاً رقابياً بدلاً من أن يكون أداة لتحسين الشفافية المالية.

وتشير أدبيات الرقابة الداخلية والأداء المالي في الوحدات الحكومية إلى أن كفاءة إدارة حسابات الذمم المدينة والأمانات والدائنين تُعد من أبرز المؤشرات التي تُستخدم للحكم على سلامة المركز المالي للوحدة الخدمية، إذ بينت دراسة الخيكوي والحسيني (2022) في تحليلها للمركز المالي لدائرة صحة بابل للفترة (2018-2020) أن ارتفاع نسبة حساب الدائنين والأمانات ضمن جانب المطلوبات، مقارنة بانخفاض نسبة الذمم المدينة ضمن جانب الموجودات، يُعد مؤشراً على تراكم مستحقات الغير بذمة الدائرة دون تسوية دورية منتظمة، وهو ما ينعكس سلباً على دقة الإفصاح المالي. كما توصلت دراسة حريجة وآخرون (2019)؛ كما ورد في الخيكوي والحسيني، (2022) - في تقييمهم لمقاييس الأداء المالي في الوحدات الحكومية في ظل موازنة البنود، بتطبيق ذلك على المديرية العامة لتربية النجف بوصفها مديرية تربية مماثلة لعينة البحث الحالي - إلى أن غياب آلية موحدة لتصنيف الحسابات بين الأمانات والذمم والدائنين يُضعف من قابلية القوائم المالية للمقارنة بين السنوات المالية المتعاقبة.

وفي هذا السياق، تزداد أهمية التصنيف المحاسبي الدقيق في ظل غياب حساب مستقل للدائنين ضمن الدليل المحاسبي لكثير من المديريات العامة للتربية، يستوعب المبالغ التي لا تنسجم مع أي من الحسابات المعتمدة حالياً (أمانات، ذمم مدنية، إيرادات)، الأمر الذي قد يضعف من دقة الإفصاح المالي وكفاءة الرقابة الداخلية، ويجعل جزءاً من التدفقات المالية عرضة للتصنيف غير الدقيق أو التأجيل غير المبرر في المعالجة المحاسبية. ويسعى هذا البحث إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال تحليل البيانات لمعاملات المديرية العامة لتربية صلاح الدين للعام 2025 البالغة أكثر من عشرين ألف معاملة مالية، وقياس كفاءة إدارة حسابات المدينين والأمانات والإيرادات باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية الكمية، وصولاً إلى مقترح عملي وواقعي لاستخدام حساب للدائنين يستند إلى واقع البيانات للمديرية بدلاً من الاجتهاد النظري المجرد.

وينقسم البحث - بعد هذه المقدمة - إلى محورين رئيسيين: يتناول الأول الإطار النظري لحسابات الذمم المدينة والأمانات والإيرادات والدائنين والمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم كفاءة إدارتها، فيما يتناول الثاني الجانب التطبيقي المتمثل بعرض وتحليل بيانات المديرية العامة لتربية صلاح الدين لعام 2025 وقياس المؤشرات المذكورة، تسبقها مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيته ومنهجه، وتليها الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في وجود تفاوت كبير بين المبالغ المحصلة عبر منظومة الدفع الإلكتروني في المديرية العامة لتربية صلاح الدين، إذ تتضمن البيانات مبالغ متعددة القيم لا تنسجم مع السقوف المعتمدة للرسوم والأمانات النظامية. ويثير ذلك تساؤلاً جوهرياً مفاده: هل تنسجم المبالغ المحصلة فعلياً مع التصنيف المحاسبي السليم لحسابات المدينين والأمانات والإيرادات في الوحدات الحكومية الممولة مركزياً؟ وينتفع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. السؤال الأول: ما نسب توزيع المبالغ المحصلة على حسابات الإيرادات والأمانات والرسوم السيادية والذمم المدينة؟
2. السؤال الثاني: ما حجم الانحراف الناتج عن الأخطاء الحسابية ضمن هذه المعاملات، وكيف يتوزع زمنياً خلال العام المالي
3. السؤال الثالث: هل تمثل ظاهرة الذمم المدينة الناتجة عن أخطاء حسابية نمطاً مستمراً أم حالات استثنائية متفرقة؟

أهمية البحث :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ارتباطها المباشر بواقع مالي إذ تعتمد على أكثر من عشرين ألف معاملة مالية سجلتها المديرية العامة لتربية صلاح الدين خلال عام كامل (2025) عبر منظومة الدفع الإلكتروني، وهو ما يمنحها قيمة تطبيقية مباشرة تتجاوز الطرح النظري المجرد. وتبرز أهميتها كذلك في أنها تسلط الضوء على إشكالية واقعية تواجه كثيراً من المديريات العامة للتربية، تتمثل في وجود مبالغ مالية متراكمة يتعذر تصنيفها ضمن الحسابات المعتمدة حالياً (أمانات، ذمم مدنية، إيرادات)، الأمر الذي ينعكس - إن لم يعالج - على دقة الإفصاح المالي وسلامة الرقابة الداخلية. ومن هذا المنطلق، توفر الدراسة قاعدة كمية دقيقة تسهم في تحسين الشفافية المالية للمديرية، وتفعيل أدوات الرقابة الداخلية على حسابات الأمانات والذمم المدينة، فضلاً عن دعم صناع القرار المالي فيها بمؤشرات يمكن الاعتماد عليها عند إعداد التقارير المالية الختامية، وتقييم الجدوى العملية لتفعيل حساب جديد ضمن الدليل المحاسبي.

الهدف من البحث :

يسعى البحث بصورة رئيسة إلى الكشف عن دور إدارة الشؤون المالية في تنظيم حسابات المدينين والأمانات في المديرية العامة لتربية صلاح الدين، من خلال تحليل ما إذا كانت هذه الحسابات تُدار بكفاءة تسمح بتصنيف دقيق لكافة التدفقات المالية الواردة عبر منظومة الدفع الإلكتروني، أم أن هنالك مبالغ متراكمة يتعذر تبويبها ضمن الحسابات الحالية بما يستدعي تفعيل حساب جديد للدائنين. وينتفع عن هذا الهدف الرئيس عدد من الأهداف الفرعية أهمها:

1. تحليل التركيب الهيكلي لحسابات المدينين والأمانات والإيرادات في المديرية، وقياس نسبة كل فئة منها إلى إجمالي التدفقات المالية لعام 2025.
2. قياس مؤشرات مالية نسبية تعبر عن كفاءة إدارة هذه الحسابات على المستويين الشهري والسنوي، وبيان مدى تفاوتها من شهر لآخر
3. تشخيص حجم واتجاه المبالغ التي يتعذر تصنيفها ضمن الحسابات المحاسبية المعتمدة حالياً، والتحقق مما إذا كان حجمها يبرر تفعيل حساب مستقل للدائنين.
4. تقديم مقترح عملي، مستند إلى واقع البيانات الفعلية، لتفعيل حساب للدائنين ضمن الدليل المحاسبي للمديرية.

فرضية البحث:

إطلاقاً من أهداف البحث، تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسة الآتية: توجد معاملات مالية في المديرية العامة لتربية صلاح الدين خلال المدة (2023-2025) لا يمكن تصنيفها ضمن حسابات الأمانات أو الذم المدينة أو الإيرادات وفق التصنيف المحاسبي المعتمد في الوحدات الحكومية الممولة مركزياً لذلك فمن الضرورة معرفة طبيعة هذه الحسابات الغير مصنفة، وهي فرضية قابلة للاختبار والدحض إحصائياً بالرجوع إلى نسب الفئات الواردة في الجداول (2) و(5). ويتفرع منها الفرضية الفرعية الآتية: تختلف نسب المعاملات المالية غير القابلة للتصنيف ضمن حسابات الأمانات أو الذم المدينة أو الإيرادات بين أشهر وسنوات الدراسة.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل البيانات المالية إذ تم الحصول على بيانات المعاملات المالية للمديرية العامة لتربية صلاح الدين للعام 2025، الموزعة على اثني عشر ملفاً شهرياً (من كانون الثاني ولغاية كانون الأول) والمستخرجة من منظومة الدفع الإلكتروني (POS). وبلغ إجمالي عدد المعاملات القابلة للتصنيف (20,064) معاملة بقيمة إجمالية بلغت نحو (3,757,801,334) ديناراً عراقياً. وصُنِّفت كل معاملة وفق قاعدة القيمة المعتمدة من المديرية، إذ صُنِّفت المبالغ التي تتجاوز (150,000) دينار بوصفها ذمماً مدينة ناتجة عن أخطاء حسابية، وصُنِّفت المبالغ المطابقة لمضاعفات (15,000) أو (17,000) دينار بوصفها أمانات، وصُنِّف مبلغ (2,000) دينار بوصفه رسوماً سيادية، فيما صُنِّفت مبالغ (1,000، 2,500، 3,000، 5,000، 8,000) ديناراً إيرادات متحققة، وبقيت المبالغ التي لم تتطابق مع أي من هذه القواعد ضمن فئة (أخرى - قيد المراجعة) تمهيداً لاقتراح حساب الدائنين. واستُخدمت برمجيات (Python/Excel) في تفرغ البيانات وتبويبها واستخراج الجداول والأشكال البيانية والمؤشرات النسبية والوصفية اللازمة لاختبار فرضية البحث.

المحور الأول / الإطار النظري**أولاً - الذم المدينة:**

تمثل الذم المدينة في الوحدات الحكومية المبالغ المستحقة للدائرة على الغير نتيجة معاملات مالية لم تتم تسويتها بشكل كامل، أو نتيجة أخطاء حسابية في عملية التحصيل تستوجب المتابعة والتصويب. وتُعد كفاءة إدارة هذه الذم مؤشراً على مدى دقة الإجراءات الرقابية المتبعة عند تحصيل المبالغ عبر القنوات الإلكترونية.

ثانياً - حساب الأمانات:

الأمانات هي مبالغ تُقتطع أو تُقبض من الموظفين أو المكلفين لأغراض محددة ولا تُعد إيرادات نهائياً للدائرة، إذ تبقى بدمتها لحين تسويتها أو إعادتها أو ترحيلها إلى الجهة المستحقة وفق الأنظمة المالية النافذة.

ثالثاً - الإيرادات المتحققة:

تمثل الإيرادات المتحققة المبالغ التي تؤول نهائياً لخزينة الدائرة دون التزام بإعادتها أو تسويتها لجهة أخرى، وتُسجل ضمن الحسابات الختامية للدائرة عند تحققها.

رابعاً - حساب الدائنين ومبررات تطوير معالجته المحاسبية:

الدائنون هم الأطراف التي تترتب بدمتها الدائرة تجاههم مبالغ مالية مستحقة السداد، ويُدرج هذا الحساب عادة ضمن جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي إلى جانب حساب الأمانات (الحيكوي والحسيني، 2022). ولا تُطبّق حالياً ضمن الممارسة المحاسبية الفعلية للمديرية آلية واضحة لحساب مستقل يستوعب المعاملات التي لا تنطبق عليها قواعد التصنيف المعتمدة لحسابات الأمانات أو الذم المدينة أو الإيرادات، وهو ما يبرر - من الناحية النظرية والتطبيقية - اقتراح استخدام هذا الحساب، خصوصاً أن غياب مثل هذا الحساب في وحدات حكومية مماثلة (كمدريات التربية) وُجد أنه يُضعف قابلية القوائم المالية للمقارنة بين السنوات (حريجة وآخرون، 2019).

ويقترح أن يفعل حساب الدائنين بوصفه حساباً وسيطاً (Suspense/Clearing Account) يستوعب مؤقتاً المعاملات المصنفة حالياً ضمن فئة (أخرى - قيد المراجعة) لحين تحديد طبيعتها النهائية (أمانة، ذمة مدينة، أو إيراد)، على أن تُجرى تسوية شهرية دورية لهذا الحساب بدلاً من ترك أرصده متراكمة حتى نهاية السنة المالية. وتمثل الفائدة العملية المباشرة لهذا الحساب - استناداً إلى بيانات البحث الفعلية - في استيعاب ما نسبته (6.22%) من قيمة التحصيلات و(30.17%) من عدد المعاملات لعام 2025 (جدول 2)، وهي النسبة التي بقيت حالياً بلا تصنيف محاسبي واضح، بما يحسّن دقة الإفصاح المالي في القوائم الختامية ويرفع من قابليتها للمقارنة بين السنوات، وهو ما تؤكدته دراسة (أحمد والنمجي، 2019) في تناولها لأثر جودة الإبلاغ المالي على تقييم أداء الوحدات الحكومية العراقية.

لذلك يقترح ان يفعل حساب فرعي ضمن دليل الحسابات المعتمد وليس حساباً رئيسياً جديداً كونه موجود ومدرج في حساب المطلوبات (الالتزامات) برقم دليل (٢٦) علماً أن وزارة المالية هي الجهة المسؤولة عن تنظيم وتوحيد الحسابات الحكومية وفق قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019. ولا يوجد نص قانوني يتيح أو يحجز باستحداث حساب جديد ضمن الدليل المحاسبي الحكومي وليس من صلاحية أي دائرة وإنما من صلاحية وزارة المالية دائرة المحاسبة وبإتي هذا المقترح لغرض تحسين تصنيف ومتابعة الالتزامات وتسهيل التسوية والإفصاح، دون مخالفة النظام المحاسبي و وفقاً لدليل الحسابات وعليه، فإن المقترح يُعد بمثابة توصية تُرفع لوزارة المالية لدراسة اعتماد معالجة أو حساب فرعي مناسب للدائنين عند الحاجة.

خامساً - المؤشرات المالية المستخدمة:

تُعرّف المؤشرات المالية بأنها مقاييس كمية تُشتق من البيانات المالية للحكم على كفاءة إدارة الموارد ودقة تصنيفها ومدى انتظام تدفقها عبر الزمن، وتُمكن أهميتها في تحويل الكم الهائل من المعاملات المنفردة إلى صورة مجمعة قابلة للمقارنة والتفسير، بما يدعم عملية اتخاذ القرار الرقابي والمحاسبي ويكشف الانحرافات التي يصعب ملاحظتها عند النظر إلى المعاملات فرادى. وعليه، اعتمد البحث في الجانب التطبيقي على مجموعة من المؤشرات المالية الوصفية والنسبية، وهي أدوات إحصائية تُستخدم لقياس التوزيع النسبي والتشتت في البيانات المالية الكمية (أحمد والتميمي، 2019؛ حميد وخضير، 2013؛ رهيف، 2026)، وتشمل: (1) نسبة الفئة إلى الإجمالي = (قيمة/عدد معاملات الفئة ÷ إجمالي القيمة/العدد) $\times 100$ ، وتُقاس الوزن النسبي لكل فئة حسابية ضمن إجمالي التحصيلات. (2) الوسط الحسابي = (مجموع قيم المعاملات ÷ عددها)، ويُقاس النزعة المركزية لقيم كل فئة، ويُستكمل بحساب الوسيط (القيمة الوسطى للبيانات المرتبة) لكل فئة، بوصفه مقياساً مكملاً للوسط الحسابي أقل تأثراً بالقيم المتطرفة. (3) الانحراف المعياري = الجذر التربيعي لمتوسط مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، ويُقاس مدى تشتت قيم المعاملات داخل الفئة الواحدة، وارتفاعه يدل على وجود تفاوت كبير بين معاملات صغيرة ومعاملات استثنائية الحجم ضمن الفئة نفسها. (4) معدل التذبذب الشهري لكل فئة، ويُقاس مدى انتظام أو عدم انتظام تدفق المعاملات عبر أشهر السنة. (5) نسبة العمولات المصرفية المتقطعة إلى إجمالي التحصيلات. وقد استُخدمت هذه المؤشرات مجمعة لاختبار فرضية البحث الرئيسية والفرعية بالرجوع إلى نسب الفئات الفعلية ومدى تفاوتها الزمني.

سادساً - الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تناولت دراسة (الخيكاي والحسيني، 2022) تقويم دور الرقابة الداخلية في الأداء المالي لدائرة صحة بابل، وخلصت إلى أن ارتفاع نسبة حساب الدائنين والأمانات ضمن المطلوبات مقارنة بانخفاض نسبة الذم المدينة يُعد مؤشراً على تراكم مستحقات الغير دون تسوية دورية. وتميزت هذه الدراسة بربطها المفاهيمي بين حساب الدائنين وكفاءة الإفصاح المالي، إلا أنها اقتصرَت على التحليل الوصفي للنسب المحاسبية دون تطبيق مؤشرات إحصائية كمية على بيانات معاملات فعلية مفصلة، كما لم تتناول واقع منظومات الدفع الإلكتروني الحديثة (POS) التي باتت السمة الغالبة لتحصيل الإيرادات الحكومية.

أما دراسة (حريجة وآخرون، 2019) فقد قوّمت مقاييس الأداء المالي في الوحدات الحكومية في ظل موازنة البنود بتطبيقها على مديرية تربية النجف، وتوصلت إلى أن غياب آلية موحدة لتصنيف الحسابات بين الأمانات والذم والدائنين يُضعف قابلية القوائم المالية للمقارنة بين السنوات. غير أن هذه الدراسة اعتمدت على بيانات الموازنة الإجمالية دون النزول إلى مستوى المعاملة الفردية، ولم تقترح آلية عملية محددة لتصنيف المعاملات أو لتفعيل حساب الدائنين.

وفي السياق ذاته، أكدت دراسة (أحمد والتميمي، 2019) أن جودة الإبلاغ المالي في الوحدات الحكومية العراقية تتأثر مباشرة بدقة التصنيف المحاسبي المعتمد، بينما بينت دراسة (حميد وخضير، 2013) أن الاعتماد على مدخل الكلفة التاريخية دون مداخل تقييم بديلة يُخفف من جودة الإبلاغ المالي، وهو ما ينسحب على أهمية دقة تصنيف المعاملات المالية موضوع البحث الحالي.

كما تناولت دراسة (عواد وعبدالرزاق، 2013) إمكانية اعتماد محاسبة المسؤولية إلى جانب أسلوب الموازنة التقليدي في الوحدات الحكومية الخدمية بوصفها مدخلاً لربط المدخلات بالخرجات وقياس كفاءة مراكز المسؤولية، بينما بينت دراسة (محمد وسالم، 2018) دور النظام المحاسبي الحكومي في تحسين جودة تقارير الأداء المُعدة للوحدات الحكومية العراقية. وفي الجانب الرقابي، أكدت دراسة (إبراهيم وحسين، 2018) أن الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) يرفع من كفاءة أداء التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية، وهو ما ينسحب على أهمية الرقابة الداخلية في متابعة تصنيف المعاملات المالية موضوع البحث الحالي.

ومن زاوية الأداء المالي على المستوى المصرفي، وهو مجال قريب من موضوع كفاءة إدارة الحسابات المالية، بينت دراسة (حاج ونعمة، 2023) أن الإفصاح عن رأس المال الفكري يؤثر إيجابياً في الأداء المالي للمصارف العراقية، بينما أظهرت دراسة (عباس وآخرون، 2022) أن الملكية الإدارية والرافعة المالية وحجم الشركة تؤثر جميعها في الأداء المالي وفق نموذج (Tobin's Q)، وتوصلت دراسة (رؤوف ومحمود، 2025) إلى أن التحليل المالي يسهم في تقييم الأداء المالي وتحديد التدفقات النقدية بدقة أكبر، في حين ركزت دراسة (محمد والجبوري، 2022) على دور أدوات التمويل في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي، فيما بينت دراسة (الزكم

وعبد، 2026) أن التسويق المصرفي يسهم في تعزيز كفاءة الأداء المالي لعينة من المصارف الإسلامية الخاصة في العراق. وفي السياق ذاته، توصلت دراسة (الرواشدة وآخرون، 2025) - في دراستها الميدانية على الشركات المساهمة العامة في الأردن - إلى أن كلاً من نسبة السيولة والملاءة المالية للشركة يؤثر معنوياً في قرار مدقق الحسابات بشأن قدرة الشركة على الاستمرارية، بما يؤكد أهمية المؤشرات المالية النسبية في تقييم سلامة المركز المالي للوحدة الاقتصادية. ومن زاوية معايير الإبلاغ المالي، يتنت دراسة (عياش وآخرون، 2023) أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يزيد من أجور التدقيق نتيجة زيادة متطلبات الإفصاح والتعقيد المحاسبي، بينما استخدمت دراسة (حمودي، 2023) أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) لقياس كفاءة الوساطة المالية المصرفية، وتوصلت إلى تبين واضح في مستويات الكفاءة بين المصارف رغم عملها في بيئة اقتصادية واحدة، بما يدعم أهمية استخدام مؤشرات كمية دقيقة لتقييم كفاءة الإدارة المالية كما هو متبع في البحث الحالي. كما أكدت دراسة (كاظم وآخرون، 2025) - في تناولها لأنموذج حديث للإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الحكومية العراقية - أهمية تطوير آليات الإفصاح والتصنيف المحاسبي في الوحدات الحكومية بما ينسجم مع محور البحث الحالي المتعلق بتصنيف المعاملات المالية وتفعيل حساب الدائنين.

وتتضح الفجوة البحثية التي يعالجها البحث الحالي في أن الدراسات السابقة، على أهميتها، تناولت موضوع الرقابة الداخلية وجودة الإفصاح المالي من زاوية وصفية أو باستخدام بيانات مجمعة على مستوى الموازنة العامة، دون تحليل كمي تفصيلي على مستوى المعاملة الفردية الواحدة عبر منظومة نقاط البيع الإلكتروني، ودون اقتراح آلية عملية محددة (قائمة على قواعد قيمة المعاملة) لتصنيف هذه المعاملات وتفعيل حساب الدائنين. ويسعى البحث الحالي إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل (20,064) معاملة فعلية لعام 2025 وبيانات مقارنة لعامي (2023-2024)، مدعومة باستطلاع ميداني لآراء العاملين الفعليين (الاستبانة)، بما يجمع بين الدقة الكمية والتحقق الميداني في آن واحد.

أولاً - وصف عينة البحث:

شملت عينة البحث جميع المعاملات المالية المسجلة عبر منظومة نقاط البيع للمديرية العامة لتربية صلاح الدين خلال الأشهر الاثني عشر لعام 2025، وبلغ عددها الإجمالي القابل للتصنيف (20,064) معاملة بقيمة إجمالية بلغت (3,757,801,334) ديناراً عراقياً، موزعة على عدد وحدات الدفع الإلكتروني التابعة للمديرية في الاقضية ضمن محافظة صلاح الدين.

ثانيا - عرض وتحليل التوزيع الشهري للمعاملات:

الجدول (1) التوزيع الشهري لقيم المعاملات المالية حسب فئة الحساب لعام 2025 (القيمة بالدينار العراقي)

الشهر	عدد المعاملات	أمانات	مدينون - أخطاء حسابية	إيراد	رسوم سيادية	أخرى - قيد المراجعة	الإجمالي
كانون الثاني	1,018	17,434,000	67,738,450	130,000	0	2,026,950	87,329,400
شباط	1,170	20,619,000	90,213,970	81,000	0	1,704,000	112,617,970
آذار	832	14,915,000	165,908,850	19,000	0	1,125,250	181,968,100
نيسان	2,426	30,568,000	121,231,751	90,500	0	21,717,251	173,607,502
أيار	656	8,428,000	68,662,000	15,000	0	5,196,000	82,301,000
حزيران	702	6,637,000	45,863,250	21,000	0	12,759,000	65,280,250
تموز	911	2,114,000	100,014,044	20,000	0	33,300,044	135,448,088
أب	1,669	3,914,000	258,384,500	8,000	4,000	51,751,500	314,062,000
أيلول	3,093	61,657,000	171,652,795	212,500	4,000	30,464,295	263,990,590
تشرين الأول	3,983	62,046,000	1,673,390,767	177,500	2,000	45,559,167	1,781,175,434
تشرين الثاني	2,168	31,677,000	419,062,000	219,000	0	13,127,000	464,085,000
كانون الأول	1,436	19,923,000	61,061,000	40,000	0	14,912,000	95,936,000
الإجمالي	20,064	279,932,000	3,243,183,377	1,033,500	10,000	233,642,457	3,757,801,334

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وحدات القطع الإلكتروني التابعة للمديرية العامة لقرية صلاح الدين لعام 2025.

يتضح من الجدول (1) أن إجمالي قيمة المعاملات شهد ارتفاعاً حاداً في شهر تشرين الأول بلغت قيمته نحو (1,781) مليون دينار، وهو ما يعادل قرابة (47%) من إجمالي قيمة المعاملات السنوية، في حين سجلت الأشهر الأولى من السنة (كانون الثاني وشباط) قيمة أقل نسبياً، مما يشير إلى عدم انتظام التدفقات المالية على مدار السنة



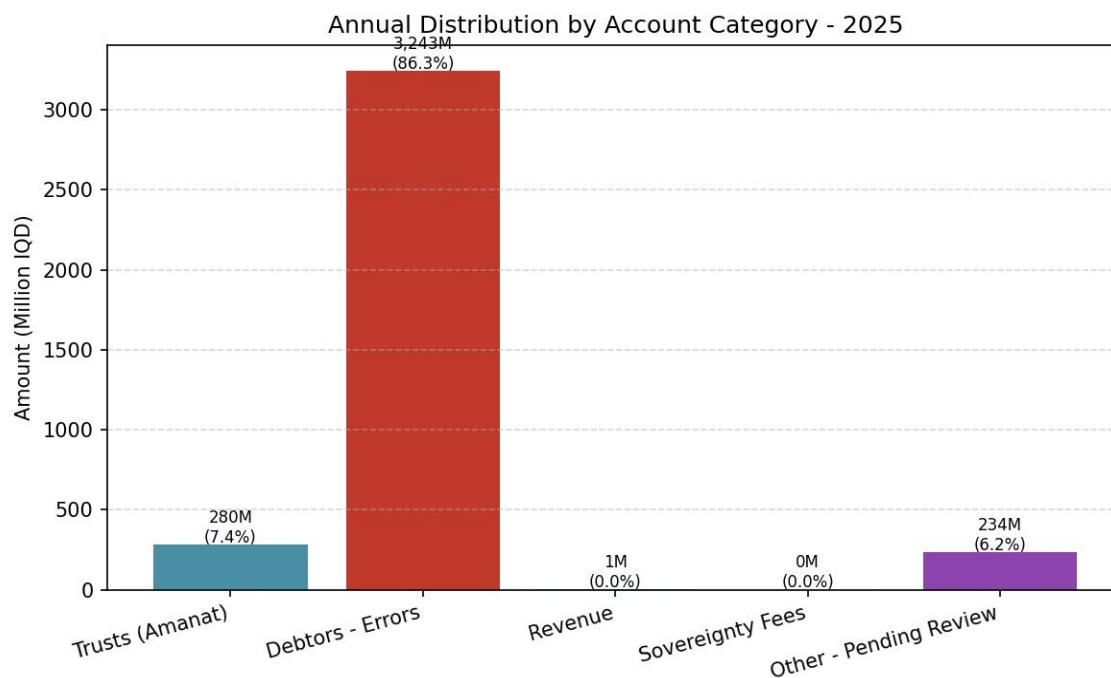
شكل (1) التوزيع الشهري لإجمالي قيمة المعاملات المالية لعام 2025
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).
ثالثاً - تحليل التركيب النسبي لفئات الحسابات:

الجدول (2) التركيب النسبي لفئات الحسابات من حيث العدد والقيمة والمعاملات المصرفية لعام 2025

المعاملات (دينار)	نسبة القيمة %	القيمة (دينار)	نسبة العدد %	عدد المعاملات	فئة الحساب
2,799,320	7.45	279,932,000	62.60	12,561	أمانات
17,169,248	86.31	3,243,183,377	5.43	1,090	مدينون - أخطاء حسابية
5,320	0.03	1,033,500	1.76	354	إيراد
0	0.00	10,000	0.02	5	رسوم سيادية
2,335,969	6.22	233,642,457	30.17	6,054	أخرى - قيد المراجعة
22,309,857	100.00	3,757,801,334	100.00	20,064	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وحدات الدفع التابعة للمديرية العامة لتربية صلاح الدين لعام 2025.

يبين الجدول (2) أن فئة (مدينون - أخطاء حسابية) استحوذت على أعلى نسبة من إجمالي القيمة بلغت (86.31%) رغم أنها لا تمثل سوى (5.43%) من إجمالي عدد المعاملات، ما يعني أن هذه الفئة تتركز في عدد محدود من المعاملات مرتفعة القيمة. في المقابل شكلت فئة الأمانات (62.6%) من عدد المعاملات مقابل (7.45%) فقط من القيمة الإجمالية، بما يعكس الطابع المتكرر صغير القيمة لغالبية معاملات الأمانات اليومية. أما فئة (أخرى - قيد المراجعة) فقد بلغت (30.17%) من عدد المعاملات و(6.22%) من القيمة، وهي نسبة عديدة مرتفعة تستدعي الانتباه من الناحية الرقابية والمحاسبية.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

رابعا - أبرز المؤشرات المالية المحسوبة:

- 1- بلغت نسبة الذمم المدينة (أخطاء حسابية) إلى إجمالي قيمة التحصيلات (86.31%).
- 2- بلغت نسبة الأمانات إلى إجمالي قيمة التحصيلات (7.45%).
- 3- بلغت نسبة الإيرادات المتحققة فعلياً إلى إجمالي قيمة التحصيلات (0.03%) فقط.
- 4- بلغت نسبة المبالغ غير المصنفة (المرشحة لحساب الدائنين) (6.22%) من القيمة و (30.17%) من عدد المعاملات.
- 5- بلغت نسبة العمليات المصرفية المقتطعة إلى إجمالي التحصيلات (0.59%).

خامسا - الإحصاءات الوصفية لفئات الحسابات:

الجدول (3) مقاييس النزعة المركزية والتشتت لقيم المعاملات حسب فئة الحساب لعام 2025 (بالدينار العراقي)

أعلى قيمة	أقل قيمة	الوسيط	الوسط الحسابي	العدد	فئة الحساب
150,000	15,000	17,000	22,286	12,561	أمانات
890,587,717	151,000	500,000	2,975,398	1,090	مدينون - أخطاء حسابية
8,000	1,000	2,500	2,919	354	إيراد
2,000	2,000	2,000	2,000	5	رسوم سيادية
149,000	17	43,000	38,593	6,054	أخرى - قيد المراجعة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وحدات الدفع التابعة للمديرية العامة لتربية صلاح الدين لعام 2025.

يبين الجدول (3) أن فئة (مدينون - أخطاء حسابية) تتميز بأعلى تشتت بين فئات الحسابات، إذ بلغ الانحراف المعياري لقيمها نحو (29,075,324) دينار، وهو ما يعكس التفاوت الكبير بين معاملات هذه الفئة التي تراوحت بين (151,000) دينار كأدنى قيمة و (890,587,717) دينار كأعلى قيمة مسجلة خلال عام 2025، في حين أن الوسيط (500,000) دينار أقل بكثير من الوسط الحسابي، ما يدل على وجود عدد محدود من المعاملات الضخمة القيمة يرفع المتوسط العام

لهذه الفئة. أما فئة (أخرى - قيد المراجعة) فتراوحت قيمها بين (17) و(149,000) ديناراً بوسط حسابي بلغ (38,593) دينار، وهي مبالغ متوسطة القيمة نسبياً مقارنة بفئة الذمم المدينة، ما يرجح كونها معاملات اعتيادية أسوء تصنيفها أكثر من كونها أخطاء جسيمة. سادساً - التوزيع الجغرافي للتحصيلات حسب الوحدات التابعة:

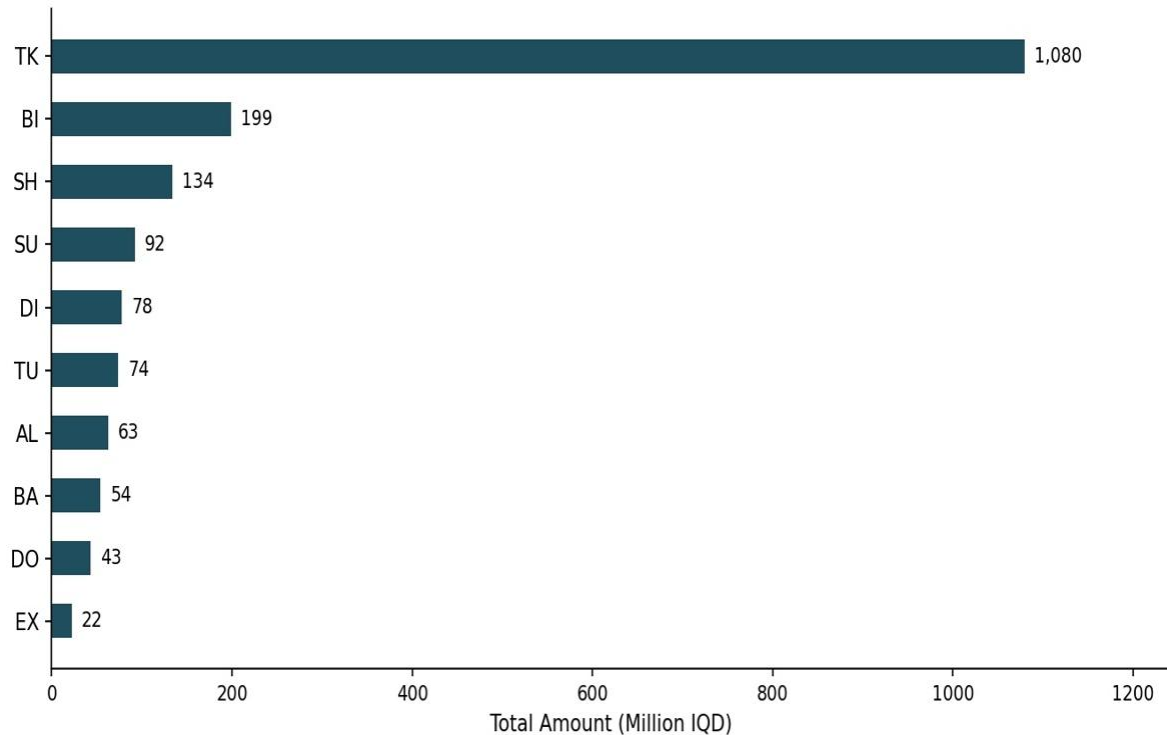
الجدول (4) أعلى عشر وحدات (مدارس/أقسام) من حيث قيمة المعاملات المحصلة لعام 2025

الوحدة / المدرسة	عدد المعاملات	القيمة (دينار)	نسبة من الإجمالي %
TK	10,394	1,080,244,635	28.75
BI	1,166	198,932,044	5.29
SH	603	134,356,017	3.58
SU	1,622	91,686,800	2.44
DI	428	79,572,259	2.12
TU	940	75,047,000	2.00
AL	1,034	60,966,000	1.62
BA	1,038	54,101,000	1.44
DO	522	43,195,000	1.15
EX	728	21,922,017	0.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات حقل (POS) في وحدات القطع الإلكتروني في الاقضية 2025.

يتضح من الجدول (4) أن وحدة (TK) استحوذت منفردة على ما نسبته (28.75%) من إجمالي قيمة التحصيلات لعام 2025 بواقع (10,394) معاملة، وهي نسبة مرتفعة تعكس تركيز النشاط المالي للمديرية في مركز المحافظة، تليها وحدتا (BI) و (SH) بنسب أقل بكثير. ويستدعي هذا التركيز الجغرافي العالي تعزيز الرقابة الداخلية على وحدة TK بصورة خاصة كونها الأكثر تأثيراً في المؤشرات المالية الكلية للمديرية.

Top 10 Branches/Schools by Transaction Value - 2025



شكل (4) أعلى عشر وحدات تابعة من حيث قيمة المعاملات لعام 2025.
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

سابعاً - الاتجاه الشهري للعمولات المصرفية:

يوضح الشكل (5) الاتجاه الشهري لقيمة العمولات المصرفية المقطعة من إجمالي التحصيلات، إذ يلاحظ ارتفاعها بشكل حاد في شهر تشرين الأول لتبلغ نحو (9,188,186) دينار، وهو ما يتناسب طردياً مع الارتفاع الحاد في إجمالي قيمة المعاملات لهذا الشهر ذاته (الموضح في الشكل 1)، إذ بلغت نسبة العمولة إلى قيمة معاملات الشهر نحو (0.52%). ويلاحظ أن نسبة العمولة إلى القيمة تتفاوت فعلياً بين الفئات المحاسبية (نحو 1.00% في فئتي الأمانات والمعاملات غير المصنفة، مقابل نحو 0.53% فقط في فئة الذمم المدينة - أخطاء حسابية، وفق بيانات جدول 2)، بما يؤكد أنها ليست نسبة ثابتة بصرف النظر عن فئة التصنيف، ويستدعي ذلك تفسيراً إضافياً لتدني نسبة العمولة النسبية في فئة الذمم المدينة الأعلى قيمةً.



شكل (5) الاتجاه الشهري لقيمة العمولات المصرفية المتقطعة لعام 2025
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وحدات الدفع في الاقسضية لعام 2025.

المبحث الثاني: التحليل الكمي المقارن للمدة (2025-2023)

استجابةً للملاحظة تتعلق بضرورة توسيع القاعدة الزمنية للتحليل الكمي بما يتجاوز الاعتماد على سنة واحدة فقط، أجرى الباحث تحليلاً كمياً مقارناً لبيانات المعاملات المالية الفعلية الواردة عبر منظومة نقاط البيع للمديرية العامة لتربية صلاح الدين لعامي (2023) و(2024) بالإضافة إلى بيانات تكميلية لشهر تموز (2025)، باستخدام آلية التصنيف نفسها المعتمدة في تحليل عام 2025 الأساس، وذلك لتعزيز قابلية تعميم نتائج البحث عبر الزمن. أولاً: آلية التصنيف المحاسبي المعتمدة اعتمد الباحث خوارزمية تصنيف واضحة ومحددة تقوم على قيمة المعاملة وتكرارها، طبقت بالتساوي على بيانات الأعوام (2023، 2024، 2025)، وفق القواعد الآتية مرتبة حسب الأولوية:

- 1 (إذا تجاوزت قيمة العملية (150,000) دينار: تُصنّف ضمن (المدينين - أخطاء محاسبية).
- 2 (إذا كانت قيمة العملية تساوي تماماً (2,000) دينار: تُصنّف ضمن (الرسوم السيادية).
- 3 (إذا كانت قيمة العملية مضاعفاً لـ (15,000) أو (17,000) دينار: تُصنّف ضمن (الودائع).
- 4 (إذا كانت قيمة العملية تساوي تماماً إحدى القيم التالية: (1,000, 2,500, 3,000, 5,000, 8,000) دينار: تُصنّف ضمن (الإيرادات المكتسبة) التي تم تحقيقها.

(5) وجميع العمليات المتبقية الأخرى التي لا تقع ضمن أي من القواعد أعلاه: تُصنّف ضمن (أخرى - قيد المراجعة) المقترح إدراجه في حساب المائنين. وهذه هي القاعدة ذاتها المعتمدة أصلاً في تصنيف بيانات عام 2025 كما ورد في قسم منهج البحث، وقد طبقت بحيد تام ودون أي تعديل على بيانات عامي (2023) و(2024) لضمان اتساق منهجي تام عبر سنوات المقارنة.

ثانياً: التركيب النسبي لفئات الحسابات - مقارنة الأعوام (2025-2024-2023)

جدول (5) مقارنة التركيب النسبي لفئات الحسابات من حيث العدد والقيمة للأعوام 2023 و 2024 و 2025

القيمة (دينار) 2025	القيمة (دينار) 2024	القيمة (دينار) 2023	العدد 2025	العدد 2024	العدد 2023	فئة الحساب
279,932,000 (7.45%)	119,360,000 (15.76%)	55,988,000 (16.52%)	12,561 (62.60%)	6,737 (45.60%)	3,153 (68.68%)	أمانات
3,243,183,377 (86.31%)	304,903,505 (40.27%)	256,823,619 (75.80%)	1,090 (5.43%)	369 (2.50%)	254 (5.53%)	مدينون - أخطاء حسابية
1,033,500 (0.03%)	978,500 (0.13%)	407,500 (0.12%)	354 (1.76%)	316 (2.14%)	152 (3.31%)	إيراد
10,000 (0.00%)	12,000 (0.00%)	4,000 (0.00%)	5 (0.02%)	6 (0.04%)	2 (0.04%)	رسوم سيادية
233,642,457 (6.22%)	331,901,157 (43.84%)	25,599,725 (7.56%)	6,054 (30.17%)	7,347 (49.73%)	1,030 (22.44%)	أخرى - قيد المراجعة
3,757,801,334 (%100)	757,155,162 (%100)	338,822,844 (%100)	20,064 (%100)	14,775 (%100)	4,591 (%100)	الإجمالي

«يوضح الجدول (5) اتجاهات متسقة عبر السنوات الثلاث. وقد استحوذت فئة (المدينون - الأخطاء المحاسبية) على أعلى نسبة من الإجمالي في جميع السنوات (75.80% في عام 2023، و 40.27% في عام 2024، و 86.31% في عام 2025). ومع ذلك، لم تتجاوز هذه الفئة (5.53%) من إجمالي عدد المعاملات في أي من السنوات الثلاث. ويشير ذلك إلى أن حالة الذم المدينة الناتجة عن الأخطاء المحاسبية ليست حالة فردية في عام 2025؛ بل هي حالة متكررة ومنهجية على مدى السنوات محل البحث. كما توجد زيادة تدريجية في حجم النشاط المالي للمديرية (من 4,591 معاملة في عام 2023 إلى 20,064 معاملة في عام 2025)، مما يعكس زيادة تدريجية في الاعتماد على نظام الدفع الإلكتروني خلال فترة الدراسة.»

وقد استحوذت فئة (أخرى - قيد المراجعة)، المقترح إدراجها ضمن حساب الدائنين المقترح، على جزء كبير من كلاً من القيمة والعدد في السنوات الثلاث جميعها (7.56% من القيمة و 22.44% من العدد في عام 2023؛ ثم ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 43.84% من القيمة و 49.73% من العدد في عام 2024؛ ثم انخفضت إلى 6.22% من القيمة و 30.17% من العدد في عام 2025). ويوضح ذلك أن مشكلة المعاملات التي لا يمكن تصنيفها ضمن الحسابات الحالية ليست مسألة تحدث في سنة واحدة فقط من السنوات الثلاث، بل تحدث بدرجات متفاوتة عبر السنوات الثلاث، حيث أظهر عام 2024 على وجه الخصوص أعلى درجة من هذه المشكلة. وهذا يبرر إجراء مزيد من التحليل لأسباب هذا التذبذب الحاد عبر السنوات الثلاث.

ثالثاً: الإحصاء الوصفي المقارن لفئة (مدينون - أخطاء حسابية)

جدول (6) مقاييس النزعة المركزية والتشتت لفئة (مدينون - أخطاء حسابية) للأعوام 2023 و 2024 و 2025

الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أقل قيمة	الوسيط	الوسط الحسابي	العدد	العام
1,652,391	21,521,000	153,000	515,000	1,011,117	254	2023
742,461	3,000,000	151,000	500,000	826,297	369	2024
29,075,324	890,587,717	151,000	500,000	2,975,398	1,090	2025

يلاحظ من جدول (6) أن الوسيط لفئة (مدينون - أخطاء حسابية) استقر تقريباً عند حدود (500,000) دينار عبر السنوات الثلاث، في حين تصاعد الانحراف المعياري بشكل حاد عام 2025 (29 مليون دينار) مقارنة بعامي 2023 و 2024 (نحو 1.6 مليون ومليون دينار على التوالي)، ما يشير إلى ظهور عدد

أكبر من المعاملات الضخمة الاستثنائية القيمة عام 2025 تحديداً (بلغت أعلى قيمة فيه نحو 890 مليون دينار)، بينما ظل التفاوت في عاي 2023 و2024 أقل حدة نسبياً.

رابعاً: خلاصة التحليل المقارن

بوجه عام، يعزز التحليل الكمي المقارن للأعوام (2023-2024-2025) الاستنتاج الرئيس للبحث بشكل أقوى مما لو اقتصر التحليل على سنة واحدة، إذ أظهر أن تركيز القيمة المالية في فئة (مديون - أخطاء حسابية) ذات النسبة العددية المنخفضة هو نمط بنيوي متكرر عبر ثلاث سنوات متعاقبة وليس ظاهرة استثنائية عابرة، بما يرفع من قوة التعميم الإحصائي لمقترح تفعيل حساب الدائنين المستقل ضمن الدليل المحاسبي للمديرية.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية (الاستبانة)

كامتداد للتحليل الكمي لبيانات نظام نقطة البيع لعام 2025، أجرى الباحث دراسة ميدانية تكاملية، بصيغة استبانة استبيان للموظفين من الجانب المالي والمحاسبي في المديرية العامة للتربية، صلاح الدين، وذلك بهدف تحديد آرائهم حول تصنيف العمليات المالية، وكذلك تحديد مدى الحاجة إلى تفعيل حساب منفصل للدائنين للأعوام 2023-2025.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

تتكون مجتمع الدراسة الميدانية من الموظفين في الجانب المالي والمحاسبي في المديرية العامة للتربية صلاح الدين ووحداتها التابعة (مركز، وحدات، مدارس). تم اختيار عينة قصدية مكونة من 31 استبانة استبيان، وتم اختيار 29 منها في النهاية لإجراء التحليل الإحصائي بعد استبعاد الاستبانة ذات الإجابات غير المكتملة.

. وتجدر الإشارة إلى أن حجم العينة (31) محدود نسبياً واعتمد أسلوب المعاينة القصدية لا العشوائية، وهو ما يحذر من إمكانية تعميم نتائج الاستبانة تحديداً خارج نطاق العاملين المستجيبين، بخلاف التحليل الكمي القائم على حصر شامل لجميع المعاملات المالية الفعلية لعام 2025. كما يلاحظ أن (16) من أصل (31) مستجيباً حددوا مكان عملهم عبر حقل "القسم التربوي" الفرعي (TK,TU,SA,DH,DI,YA,BI) بدلاً من الفئات الثلاث العامة لمتغير "الجهة/الوحدة" (المركز/وحدة فرعية/مدرسة)؛ وقد أعيد تبويب هذه الحالات في الجدول (7) وفق القسم التربوي الفعلي الذي حدده كل مستجيب.

جدول (7) توزيع أفراد عينة الدراسة الميدانية وفق المتغيرات الوظيفية

العدد	الفئة	المتغير
9	المديرية العامة (المركز)	الجهة/الوحدة
2	وحدة/مديرية فرعية تابعة	
3	قسم تربية TK (تابع للمديرية العامة)	
3	قسم تربية TU (تابع للمديرية العامة)	
2	قسم تربية SA (تابع للمديرية العامة)	
2	قسم تربية DH (تابع للمديرية العامة)	
2	قسم تربية DI (تابع للمديرية العامة)	
2	قسم تربية YA (تابع للمديرية العامة)	
1	قسم تربية BI (تابع للمديرية العامة)	
1	بكالوريوس	
6	محاسب	المسمى الوظيفي
5	مدقق داخلي	
4	مدير شعبة/قسم مالي	

3	مسؤول الدفع الإلكتروني (POS)	
13	أخرى	
6	دبلوم	المؤهل العلمي
17	بكالوريوس	
8	دراسات عليا	
7	أقل من 5 سنوات	سنوات الخدمة
9	5 - أقل من 10 سنوات	
8	10 - أقل من 15 سنة	
7	15 سنة فأكثر	
23	نعم	خبرة مباشرة بمنظومة POS
8	لا	

ثانياً: أداة الدراسة وصدقها وثباتها

تكوّن الاستبانة من قسمين: الأول يضم البيانات الوظيفية العامة للمستجيبين، والثاني يضم (25) فقرة موزعة على أربعة محاور وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة = 5، أوافق = 4، محايد = 3، لا أوافق = 2، لا أوافق بشدة = 1)، وقد رُوعي عكس اتجاه الفقرات السالبة الصياغة (فقرة واحدة في نهاية كل محور) عند حساب المتوسطات ومعامل الثبات بحيث تتسق جميع الفقرات مع الاتجاه الإيجابي للمحور. وللتحقق من الصدق الظاهري والمحتوى للاستبانة، عُرضت الأداة بصيغتها الأولية على مجموعة من الخبراء والمحكمين المختصين في المحاسبة الحكومية والإحصاء قبل توزيعها على عينة الدراسة، وأُخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار في الصياغة النهائية لفقرات المحاور الأربعة، بما يعزز صدق الأداة في قياس ما وُضعت لقياسه. للتحقق من ثبات الأداة، استُخدم معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وجاءت نتائجه كما في جدول (8).

جدول (8) معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة (n = 31)

ألفا كرونباخ	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عدد الفقرات	المحور
0.305	1.00	3.83	6	المحور الأول: كفاءة تصنيف حسابات المدينين والأمانات والإيرادات
0.477	0.98	4.12	7	المحور الثاني: المعاملات غير المصنفة وأخطاء التصنيف الحسابي
0.483	0.62	4.32	6	المحور الثالث: الحاجة إلى تفعيل حساب مستقل للمدائنين
0.515	0.97	4.25	6	المحور الرابع: الرقابة الداخلية والإفصاح المالي
0.561	0.93	4.13	25	الاستبانة ككل

معامل الموثوقية الإجمالي للاستبيان هو (0.561). وتُعد هذه القيمة كافية للدراسات الأولية أو الاستكشافية ذات العينة الصغيرة. ومع ذلك، فهي تقل عن الحد المثالي (0.70) في بعض الأبعاد الفرعية، ولا سيما البعد الفرعي الأول (0.305). وهذا التباين حقيقي، ومن المرجح أن يعود إلى الاختلافات في المناصب الوظيفية للموظفين وكيفية تفاعلهم مع نظام نقاط البيع (POS)، فضلاً عن التباين في التصنيف الحسابي (اختلاف ممارسات التصنيف بين الجهات المختلفة). ويُصحح بمراجعة بنود البعد الفرعي الأول وزيادة حجم العينة لتعزيز موثوقية البعد الفرعي. ونظراً إلى أن موثوقية البعد الفرعي الأول تقل عن الحد المقبول إحصائياً (0.50)، فلا يُقترح تفسير نتائج هذا البعد الفرعي، كما ينبغي عدم الاعتماد على الأدلة المستمدة منه. وينبغي الاعتماد على الأدلة المستمدة من البعدين الفرعيين الثالث والرابع، إذ إن نتائج هذين البعدين الفرعيين تتجاوز الحد المقبول وتُظهر موثوقية جيدة.

ثالثاً: نتائج الأبعاد الميدانية

البعد الأول: كفاءة تصنيف حسابات الذم المدينة والعهد والإيرادات (المتوسط الحسابي = 3.83): أشارت النتائج إلى اتجاه إيجابي معتدل نحو وجود آلية تصنيف مقبولة. غير أن التباين النسبي الكبير (الانحراف المعياري = 1.00) يشير إلى وجود اختلافات في الممارسة بين الوحدات، ومن ثم يدعم الاستنتاج المستخلص من التحليل الكمي، وهو أن جزءاً كبيراً من المعاملات لا يُصنّف بدقة.

البعد الثاني: المعاملات غير المصنفة وأخطاء التصنيف المحاسبي (المتوسط الحسابي = 4.12): كان هناك مستوى مرتفع من الاتفاق بين المحاسبين على أن عدداً كبيراً من الذم المدينة يعود إلى أخطاء محاسبية أو برمجية، وليس إلى عدم تحصيل المدفوعات، وأن هذه حالة متكررة كل عام (2023-2025). ويدعم ذلك الاستنتاجات المستخلصة من التحليل الكمي، ومفادها أن الذم المدينة شكلت الجزء الأكبر من القيمة الإجمالية، رغم صغر عددها.

البعد الثالث: الحاجة إلى تفعيل حساب مستقل للدائنين (المتوسط الحسابي = 4.32، مع أدنى انحراف معياري بين الأبعاد = 0.62): يشكل هذا البعد أعلى وأكثر مستويات الاتفاق اتساقاً بين المحاسبين. وقد اتفق غالبية المحاسبين على أن الدليل المحاسبي للمديرية يعاني من قصور فعلي فيما يتعلق بحساب الدائنين، وأن إنشاء مثل هذا الحساب سيؤدي إلى عرض القوائم المالية بتصنيف أعلى، ويخفض مبلغ الحسابات غير المصنفة (أخرى قيد المراجعة). وتؤكد هذه النتيجة المقترح الرئيسي للباحث، استناداً إلى التحليل الكمي للبيانات الفعلية.

المحور الرابع: الرقابة الداخلية والإفصاح المالي (الوسط الحسابي = 4.25): أيدت المستجيبون بدرجة عالية ضرورة تعزيز الرقابة الداخلية على الوحدات ذات التركيز المالي المرتفع، وأن اعتماد نظام تصنيف آلي (Automated) للمعاملات كقيل بتقليل نسبة الأخطاء والمبالغ غير المصنفة مقارنة بتصنيف اليدوي الحالي، بما يدعم التوصية بمراجعة آلية إصدار قيم المعاملات عبر منظومة الدفع الإلكتروني (POS).

وجه عام، تنسجم نتائج الدراسة الميدانية مع نتائج التحليل الكمي لبيانات منظومة نقاط البيع، إذ عززت الرأي الميداني للعاملين للنتائج الرقمية القائلة بوجود إشكالية حقيقية في تصنيف جزء من المعاملات المالية، وأكدت الحاجة الفعلية - من منظور الممارسين أنفسهم لا من منظور نظري مجرد - إلى تفعيل حساب مستقل للدائنين ضمن الدليل المحاسبي للمديرية.

أولاً - الاستنتاجات :

1. شكلت الذم المدينة الناجمة عن أخطاء الحساب نسبة 86.31% من إجمالي قيمة المعاملات في عام 2025، مقارنةً بنسبة 5.43% فقط من إجمالي عدد المعاملات، ولذلك يلزم توخي عناية إضافية بهذه الفئة تحديداً من الذم المدينة.
2. شكلت الإيداعات نسبة 7.45% من إجمالي قيمة المعاملات في عام 2025، و62.6% من إجمالي عدد المعاملات، وتعكس الطبيعة المنخفضة والمتكررة للمعاملات اليومية، مما يتطلب أتمتة معالجة هذه المعاملات بدلاً من المعالجة اليدوية لكل معاملة على حدة.
3. شكلت المبالغ المصنفة تحت بند «أخرى - قيد المراجعة» نسبة 6.22% من إجمالي القيمة، و30.17% من إجمالي عدد المعاملات في عام 2025. ويدعم ذلك علمياً وإدارياً مقترح تفعيل حساب منفصل للدائنين بدلاً من إبقاء الأموال معلقة وتصنيفها تحت بند «أخرى - قيد المراجعة».
4. بلغت الذم المدينة لشهر أكتوبر نحو 1,780 مليون دينار (تقريباً) من إجمالي قيمة المعاملات لعام 2025. وبالمقارنة مع الأشهر الأخرى من العام، التي أظهرت أرقاماً أقل بكثير، فإن ذلك يوضح الطبيعة غير المنتظمة للتحويلات. وبالنظر إلى هذه الطبيعة غير المنتظمة، وكذلك الحاجة إلى تصحيح الأخطاء إن وجدت، ينبغي اعتبار عملية التحصيل للسنة مكتملة من خلال سلسلة من التحويلات الشهرية.
5. بلغت نسبة العمولات المصرفية إلى إجمالي التحويلات في عام 2025 ما نسبته 0.59%. وتعكس هذه النسبة المنخفضة الكفاءة النسبية لعملية التحصيل من خلال القناة الإلكترونية.
6. لم تمثل الإيرادات الفعلية سوى (0.03%) من إجمالي قيمة المعاملات في عام 2025. أما التدفقات المالية المتبقية فكانت في المقام الأول على شكل إيداعات ودم مدينة. ونتيجة لذلك، من الضروري إعادة تقييم كيفية معالجة بعض بنود الرسوم للوصول إلى الحسابات النهائية.

7. بلغ الانحراف المعياري في فئة الذم المدينة نحو (29,075,324) ديناراً في عام 2025. وقد أشار ذلك إلى درجة عالية من التشتت داخل الفئة. وكانت طبيعة المعاملات ضمن فئة الذم المدينة تتمثل في حدوث عدد كبير من المعاملات الصغيرة، فضلاً عن عدد قليل من المعاملات الكبيرة. وتتطلب هذه الفئة نهجاً مختلفاً في الرقابة عن ذلك المطلوب عادةً للمعاملات المتكررة منخفضة القيمة.
8. جرى توجيه نحو (28.75%) من إجمالي التحصيل السنوي عبر وحدة تكريت، مما يتطلب رقابة داخلية إضافية وأكثر تركيزاً على الوحدة، نظراً لتأثيرها السلبي في المؤشرات العامة للمديرية.
9. أظهرت الدراسة الميدانية (الاستبيان، ن=31) متوسطاً عاماً قدره (4.13 من 5)، ومعامل ألفا كرونباخ العام للثبات قدره (0.561). وأظهر البعد المتعلق بالحاجة إلى تفعيل حساب للدائنين أعلى مستوى من الاتفاق بين الأبعاد (المتوسط 4.32؛ الانحراف المعياري 0.62). وقد اتفق ذلك مع آراء الموظفين الميدانيين وعزز نتائج التحليل الكمي، ولا سيما فيما يتعلق بالصدق الداخلي للبحث.
- 10- أظهر التحليل المقارن للأعوام (2023-2024-2025) أن فئة (مدينون - أخطاء حسابية) استحوذت على أعلى نسبة من القيمة في كل سنة على حدة (75.80%، 40.27%، 86.31% على التوالي) رغم عدم تجاوزها (5.53%) من عدد المعاملات في أي من السنوات الثلاث، ما يحول هذا النمط من ظاهرة قد تُفسّر بأنها استثنائية لعام واحد إلى نمط بنيوي متكرر عبر ثلاث سنوات متعاقبة، ويرفع من قوة التعميم الإحصائي للمقترح البحث

ثانياً - التوصيات :

1. إنشاء حساب دائن مستقل في الدليل المحاسبي للمديرية العامة للتربية في صلاح الدين لتصنيف الأموال غير المصنفة ضمن الحسابات الجارية.
2. تحليل النظام المتبع في إصدار قيم المعاملات المالية عبر نظام وحدات الدفع الإلكتروني لتحديد أسباب الأخطاء المحاسبية التي تؤدي إلى رصيد مدينات مرتكب مرتفع قائم.
3. استخدام نظام آلي لتصنيف المعاملات المالية اعتماداً على القيمة بدلاً من التصنيف اليدوي اعتماداً على المبلغ لتقليل نسبة المبالغ غير المصنفة.
4. تسوية حسابات الضمانات والذم المدينة على أساس دوري شهري بدلاً من تركها متراكمة حتى نهاية السنة المالية.
5. تحسين الرقابة على المعاملات المالية ذات القيمة العالية (أعلى من 150,000 دينار) بسبب ارتفاع تركيزها في إجمالي قيمة المعاملات، وانخفاض عدد المعاملات.
6. استخدام نتائج الاستبيان الميداني كمدخل تكميلي للتحليل الكمي عند تصميم آلية حساب الدائنين المقترحة. وذلك لأن نتائج الاستبيان الميداني تتزامن مع وجهات نظر الخبراء الماليين والمحاسبين.
7. إجراء تحليل مقارن للأعوام (2023-2024-2025) والتأكد من وجود احتمال مرتفع بأن فئة أخطاء محاسبة المدينين ذات التركيز المرتفع تعدّ نمطاً هيكلية متكرراً، وليست حالة لمرة واحدة. يُوصى بمتابعة هذا الاتجاه بدراسات لاحقة.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- إبراهيم، محمد عبدالله؛ حسين، حسن فائز (2018). "دور معايير التدقيق الداخلي (IIA) في تحسين الدليل المحلي وانعكاسه على كفاءة أداء التدقيق الداخلي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 108، ص 619.
- أحمد، نهاد حسين؛ التميمي، عباس حميد (2019). "العرض في القوائم المالية وفق معايير IPSASs وتأثيره على جودة الإبلاغ المالي وتقييم الأداء في الوحدات الحكومية العراقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 110، ص 517.
- الجنابي، سباح رحيم خليف؛ عسكري، قاسم (2025). "دور التحول الرقمي في تطور نظام الدفع الإلكتروني في الاقتصاد العراقي"، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (EASJ)، المجلد 4، العدد 3، ص 31-48.
- الحيكاوي، حيدر عمران سهر؛ الحسيني، عباس عبد الأمير ياسين (2022). "دور الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي للوحدات الخدمية: دراسة تطبيقية في دائرة صحة بابل"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد (الغري)، جامعة القادسية، المجلد 18، العدد 3، ص 629-654.
- الرواشدة، هاني علي؛ ربيع، علاء محمد أحمد؛ أبو الهيجاء، محمد فوزي؛ علي، أسامة عبدالمعتم؛ العبادي، إبراهيم يوسف (2025). "العلاقة الفكرية للتدفقات النقدية، الملاءة المالية، الربحية ونسبة السيولة على تقييم مدقق الحسابات لقدرة الشركة في الاستمرارية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في الأردن"، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (EASJ)، المجلد 4، العدد 1، ص 77-91.
- الزكم، عادل طالب جاسم؛ عبد، أحمد ياسين (2026). "التسويق المصرفي وأثره في تعزيز كفاءة الأداء المالي لعينة من المصارف الإسلامية الخاصة في العراق للمدة (2010-2021)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (EASJ)، المجلد 5، العدد 2، ص 85-96.
- حريجة، عادل عبد مسلم؛ الحسنوي، عقيل حمزة حبيب؛ جواد، وسام هادي (2019). "تقييم مقاييس الأداء المالي في الوحدات الحكومية في ظل موازنة البنود: دراسة حالة في المديرية العامة لتربية النجف"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، السنة 13. (استشهاد ثانوي كما ورد في: الحيكاوي والحسيني، 2022).
- حجاد، محمد فيصل؛ نعمة، عماد صالح (2023). "تأثير الإفصاح عن رأس المال الفكري على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 63، الجزء 1، ص 92-109.
- حمودي، مروان عبد الرسول (2023). "تقييم كفاءة الوساطة المالية المصرفية للقطاع المصرفي العراقي باستخدام نموذج DEA: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والإسلامية للمدة 2017-2021"، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (EASJ)، المجلد 2، العدد 4، ص 26-47.
- حميد، مصطفى يونس؛ خضير، بشرى فاضل (2013). "مداخل تقييم الأصول وانعكاساتها على جودة الإبلاغ المالي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد 74، ص 408.
- رؤوف، زريان جبار؛ محمود، يهوهود (2025). "دور التحليل المالي على عناصر الإستراتيجيات المالية من خلال التركيز على تقييم الأداء المالي وتحديد التدفقات النقدية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 21، العدد 69، الجزء 2، ص 215-234.
- رهيف، بلسم حسين (2026). "أثر مؤشرات الهيكل التمويلي في تحسين ربحية المصارف التجارية العراقية: بحث تطبيقي لعينة من المصارف للمدة 2020-2024"، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (EASJ)، المجلد 5، العدد 2، ص 49-63.
- عباس، زيد نعمة؛ المعموري، جاسم إبراهيم بدر؛ الشمري، نهلة عيسى (2022). "تأثير العلاقة بين الملكية الإدارية والرافعة المالية وحجم الشركة في الأداء المالي باستخدام أنموذج (Tobin's Q)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59، الجزء 2، ص 116-135.
- عواد، سعد سلمان؛ عبدالرزاق، أسماء محمد (2013). "مجالات استعمال محاسبة المسؤولية في ظل الموازنة العامة التقليدية: دراسة تطبيقية في بعض مستشفيات مدينة الطب"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد 71، ص 474.
- عياش، همد عباس؛ عبادي، مهدي عباس؛ سلمان، أحمد علي (2023). "أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي البولية (IFRSs) على أجور التدقيق: دراسة استطلاعية لآراء عينة من شركات ومكاتب تدقيق الحسابات العراقية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (EASJ)، المجلد 2، العدد 4، ص 48-63.

- كاظم، ت.؛ كاظم، ح.؛ الروازق، ع.ا. (2025). "الافصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية الحكومية: أنموذج حديث مقترح للوحدات الحكومية في العراق"، *Journal of Kufa Studies Center*, المجلد 1، العدد 59(A)، ص 573-605.
- محمد، بهاء حسين؛ سالم، حسين سعود (2018). "دور النظام المحاسبي الحكومي في إعداد تقارير الأداء للوحدات الحكومية"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد 104، ص 503-518.
- محمد، قصي جاسم؛ الجبوري، عبد العزيز شويش (2022). "أدوات التمويل ودورها في تعزيز الأداء المالي الاستراتيجي: دراسة استطلاعية في عدد من المصارف الأمريكية"، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد 18، العدد 59، الجزء 2، ص 327-340.

English References:

- Abbas, Z.N., Al-Mamouri, J.I.B. & Al-Shamry, N.O.T. (2022). The effect of the relationship between managerial ownership, financial leverage and firm size on financial performance using Tobin's Q model. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 18(59,2), 116-135.
- Ahmed, N.H. & Al-Tamimi, A.H. (2019). Adopting IPSAs and its impact on the quality of financial reporting and performance evaluation in Iraqi government units. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 25(110), 517.
- Al-Janabi, S.R.K. & Askari, Q. (2025). The role of digital transformation in the development of the electronic payment system in the Iraqi economy. *Economics and Administrative Studies Journal (EASJ)*, 4(3), 31-48.
- Al-Khaikawi, H.A.S. & Al-Husseini, A.A.Y. (2022). The Role of Internal Control in Evaluating Financial Performance of Service Units: An Applied Study in Babil Health Directorate. *Al-Ghari Journal of Faculty of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah*, 18(3), 629-654.
- Al-Rawashdeh, H.A., Rabie, A.M.A., Abu Al-Hayjaa, M.F., Ali, O.A.M. & Al-Abadi, I.Y. (2025). The intellectual relationship of cash flows, financial solvency, profitability and liquidity ratio to the auditor's assessment of the company's ability to continue: A field study on public joint-stock companies in Jordan. *Economics and Administrative Studies Journal (EASJ)*, 4(1), 77-91.
- AL-Zakam, A. T. J., & Abd, A. Y. (2026). Bank Marketing and its impact on enhancing the efficiency of financial performance of a sample of private Islamic banks in Iraq for the period (2010-2021). *Economics and Administrative Studies Journal (EASJ)*, 5(2), 85-96.
- Awad, S.S. & Abdulrazzaq, A.M. (2013). Scope of using accounting of responsibility under condition of traditional public budget: An applied study in some hospitals of Medical City. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 19(71), 474.
- Ayyash, M.A., Abadi, M.A. & Salman, A.A. (2023). The impact of applying International Financial Reporting Standards (IFRSs) on audit fees: An exploratory study of the opinions of a sample of Iraqi auditing firms and offices. *Economics and Administrative Studies Journal (EASJ)*, 2(4), 48-63.
- Hameed, M.Y. & Khudair, B.F. (2013). Assets Valuation Approaches & its Reflects on Financial Reporting Quality. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 19(74), 408.
- Hammad, M.F. & Naama, I.S. (2023). The impact of intellectual capital disclosure on financial performance: An applied study on a sample of Iraqi banks. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 19(63,1), 92-109.

- Hammoodi, M.A.R. (2023). Evaluation of the efficiency of banking financial intermediation for the Iraqi banking sector using the DEA model - comparative study between commercial and Islamic banks for the period 2017-2021. *Economics and Administrative Studies Journal (EASJ)*, 2(4), 26-47.
- Hurayjah, A.A., Al-Hasnawi, A.H.H. & Jawad, W.H. (2019). Evaluating Financial Performance Measures in Government Units under Line-Item Budgeting: A Case Study in the General Directorate of Education of Najaf. *Journal of the College of Education for Women in Humanities*, No. 25, Year 13. (As cited in Al-Khaikawi & Al-Husseini, 2022).
- Ibrahim, M.A. & Hussein, H.F. (2018). The role of Internal Audit Standards IIA's in improving the local guideline and its reflection on the efficiency of internal audit performance. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 24(108), 619.
- Kadhim, T., Kadhim, H. & Al-Rawazek, A.A. (2025). Accounting disclosure in governmental financial statements and reports: A proposed modern model for government units in Iraq. *Journal of Kufa Studies Center*, 1(59A), 573-605.
- Mohammed, B.H. & Salim, H.S. (2018). The Role of the Governmental Accounting System in Preparing Performance Reports for Government Units. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 24(104), 503-518.
- Mohammed, Q.J. & Al-Jubory, A.S. (2022). Financing tools and their role in enhancing strategic financial performance: An exploratory study in a number of American banks. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 18(59,2), 327-340.
- Raheef, B.H. (2026). The impact of financial structure indicators on improving the profitability of Iraqi commercial banks: An applied study on a sample of banks for the period 2020-2024. *Economics and Administrative Studies Journal (EASJ)*, 5(2), 49-63.
- Ruaf, Z.J. & Mahmood, P. (2025). The role of financial analysis on the elements of financial strategies through focusing on financial performance evaluation and cash flow determination. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 21(69,2), 215-234.